حتى نهاية الربع الأول 2021		حتى نهاية الربع الأول 2022
952	متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	1,025
45	متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	78
919	صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع)	1,565

الأداء المالي حتى نهاية الربع الأول مليون ر.ع

2021		2022	نسبة التغير
1,819	الإيرادات	3,025	٪66.3
2,570	الإنفاق	2,668	٪3.8
(751)	العجز / الفائض	357	٪148

بيانات مبدئية

الميزانية العامة للدولة تواصل تحقيق فائضا ماليا بلغ 357 مليون ريال عماني بنهاية الربع الأول، وسيتم توجيه الفوائض المحققة نحو:

1. تحفيز التعافي الاقتصادي
2. زيادة الإنفاق على المشاريع الإنمائية ذات الأولوية
3. خفض مستوى المديونية وإدارة مخاطرها

الإيرادات

شهدت الإيرادات العامة للدولة حتى نهاية الربع الأول من عام 2022م، ارتفاعاً بنسبة (66.3٪) لتسجل نحو (3,025) مليون ريال عماني مقارنة بالإيرادات المحصلة في ذات الفترة من عام 2021م، **ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى:**

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية الربع الأول)	2021	2022	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	919	1,565	٪70.2
إيرادات الغاز	365	819	٪124.4
الإيرادات الجارية	514	636	٪23.7
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	21	5	(٪76.2)
إجمالي الإيرادات	1,819	3,025	٪66.3

إيرادات النفط

ارتفعت صافي إيرادات النفط بنهاية الربع الأول من عام 2022م بنسبة (70.2%)، مسجلة نحو (1,565) مليون ريال عماني مقارنة بذات الفترة من عام 2021م، ويعزى ذلك إلى ارتفاع متوسط سعر النفط المحقق إلى نحو (78) دولار أمريكي للبرميل وارتفاع متوسط الإنتاج ليبلغ نحو (1,025) ألف برميل يوميا، مقارنة بالسعر المحقق خلال نفس الفترة من عام 2021م والذي بلغ (45) دولار امريكي وبمتوسط إنتاج بلغ نحو (952) ألف برميل يومياً.

إيرادات الغاز

ارتفعت إيرادات الغاز بنحو (454) مليون ريال عماني وبنسبة (124.4٪) مقارنة عن الفترة ذاتها من عام 2021م، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الغاز وزيادة الإنتاج.

الإيرادات الجارية

ارتفاع الإيرادات الجارية بنسبة (23.7٪) مقارنة بنفس الفترة من عام 2021م، وذلك نتيجة للبدء في تحصيل إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو (69) مليون ريال عُماني والضريبة الإنتقائية بنحو (24) مليون ريال عماني، إلى جانب تحسين عمليات توريد الإيرادات الحكومية.

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق العام حتى نهاية الربع الأول من عام 2022م نحو (2,668) مليون ريال عماني مسجلاً ارتفاعا بنسبة (3.8٪) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2021م وفيما يلي بيان بأهم بنود الإنفاق:

1. **المصروفات الجارية:** سجلت المصروفات الجارية للوزارات والوحدات المدنية اتساقاً في معدل الإنفاق مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021م، كما بلغ الإنفاق على بند خدمة الدين العام –المخصص لسداد فوائد القروض- نحو (291) مليون ريال عماني.

2. **المصروفات الاستثمارية:** ارتفعت نسبة المصروفات الإنمائية للوزارات و الوحدات المدنية بنحو (130.8٪) لتبلغ نحو 150 مليون ريال عماني مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2021م، وقد شكلت نسبة الصرف (13.6٪) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2022م والبالغة (1,100) مليون ريال عماني.

3. **نفقات ومساهمات أخرى:** بلغ الإنفاق على بند المساهمات والنفقات الأخرى نحو (179) مليون ريال عماني، منها تخصيص (50) مليون ريال عماني لبند مخصص سداد الديون.

كما بلغ دعم المنتجات النفطية نحو (67) مليون ريال عماني، وذلك بعد القرار الصادر في نوفمبر 2021م بتثبيت أسعار وقود المركبات وفقا لمعدل شهر أكتوبر 2021م كحد أعلى، بحيث تتحمل الحكومة الفروقات الناتجة عن أي زيادة تطرأ في أسعار النفط وذلك حتى نهاية عام 2022م.

العجز / الفائض

حققت الميزانية العامة للدولة فائضاً مالياً بنهاية الربع الأول من عام 2022م بلغ نحو (357) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل عجز مالي بلغ (751) مليون ريال عماني في نفس الفترة من عام 2021م.

أكثر من 146 مليون مستحقات القطاع الخاص المسددة بنهاية الربع الأول من عام 2022م

سددت وزارة المالية بنهاية الربع الأول من عام 2022م نحو (146.4) مليون ريال عماني مستحقات مدفوعة للقطاع الخاص المستلمة عبر النظام المالي ومكتملة للدورة المستندية.

حساب الخزينة الموحد

بدأت وزارة المالية بتنفيذ المرحلة التجريبية الأولى لمشروع حساب الخزينة الموحد وذلك في كلا من وزارة العمل وجهاز الضرائب. ويسهم المشروع الذي يستهدف تطبيقه في 57 وحدة حكومية، إلى تحسين إدارة السيولة النقدية من خلال توحيد هيكلة الحسابات الحكومية المصرفية لدى البنوك التجارية.

حساب الخزينة الموحد

هيكل موّحد لكافة الحسابات البنكية الحكومية يضمن الاستخدام الامثل للموارد النقدية الحكومية، حيث يتم من خلاله جمع أرصدة الحسابات البنكية لإظهار صافي حركة الإيرادات والمصروفات وبالتالي ينعكس ذلك تلقائيا على حساب الخزينة الموحد.

أهداف المشروع

01 تسهيل عملية الرقابة المالية

إيجاد منهجية مركزية لإدارة الأرصدة الحكومية ومراقبة الإيرادات والمصروفات.

02 ضمان كفاءة التمويل

تخفيض حجم النقد غير المستغل مما يزيد العائد على النقد ويقلل من احتياجات الاقتراض الموسمي.

03 تحسين التوقعات النقدية

ضبط إدارة خزينة الدولة وتحسين التوقعات النقدية المستقبلية.

04 تعزيز الشفافية

مراقبة المصروفات مقارنة بالميزانية المعتمدة مما يسهم في إدارة النقد بفاعلية أكبر.

مراحل عمل المشروع

- تقييم الوضع الحالي
- الإطلاع على التجارب الدولية
- إعداد خطة عمل المشروع
- تصميم هيكل حساب الخزينة الموحد وإعادة هندسة العمليات
- انطلاق المرحلة التجريبية
- تقييم ومتابعة المرحلة التجريبية
- تطبيق وتشغيل المشروع في كافة الوحدات الحكومية

الاقتصاد العالمي

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في أبريل 2022م حول «آفاق الاقتصاد العالمي» إلى انخفاض النمو العالمي ليصل إلى حوالي (3.6٪) في عامي 2022م و2023م، مقارنة بـ (6.1٪) في عام 2021م، وذلك نظراً لتداعيات الوضع السياسي وانتشار التحديات العالمية مثل إختلال أسواق السلع الأولية والتجارة والقنوات المالية.

من جانب آخر، أشار تقرير البنك الدولي «المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا» الصادر في أبريل 2022م، بأن تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة (5.2٪) في عام 2022م بعد تسجيل انتعاش بلغ (3.3٪) في عام 2021م، مع توقعات بأن تحقق البلدان المصدرة للنفط نمواً بنسبة (5.4٪) نتيجة للتعافي التدريجي من جائحة كوفيد-19 والزيادة المتوقعة في إنتاج وأسعار النفط لهذا العام 2022م.

أسواق النفط العالمية

تأثر سوق النفط العالمي خلال الربع الأول من عام 2022م نتيجة الوضع السياسي العالمي بين روسيا وأوكرانيا. حيث انخفض الطلب العالمي للنفط بمقدار (1.5) مليون برميل في اليوم مع توقعات بأن يعاود نمو الطلب خلال الربع الثاني من عام 2022 بحوالي (0.2) مليون برميل في اليوم وفقاً لتقييم وكالة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) .

من جانب آخر، ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير لتصل إلى 124 دولار أمريكي في تداولاته خلال الربع الأول من عام 2022م. حيث شهدت توقعات أسعار النفط العالمية ارتفاعاً بعد الأحداث السياسية العالمية لتصبح ما بين (110- 85) دولاراً للبرميل على المدى القصير بحسب توقعات المنظمات الدولية لعامي (2022- 2023).

الاقتصاد المحلي

توقع البنك الدولي في تقريره الصادر في أبريل 2022م حول آخر المستجدات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بتعافي الاقتصاد العُماني في ظل استمرار إجراءات التخفيف من الضغوط الوبائية، وتحسن أسعار النفط والإنتاج. حيث من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً يصل إلى (5.6٪) مدعوماً بنمو يزيد عن (8٪) و (2٪) في القطاع النفطي وغير النفطي على التوالي في هذا العام 2022م، مع توقعات بانخفاض نمو الناتج المحلي إلى (2.7٪) في المتوسط خلال عامي 2023-2024م.